العدد (2109) السنة الثامنة - السبت (23) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في ظل الفساد الإداري والمالي والروتين الحكومي وإهمال الدولة

القطاع الخاص يموت..

والكفاءات ورؤوس الأموال تهرب إلى الخارج

عانى القطاع الخاص في السنوات الاخيرة المنصرمة ولا يزال الفساد الاداري والمالي المستشري في مفاصل الدولة ، اضافة الى الروتين الحكومي ،الذي يقف عائقا امام استمراره فاهمال الدولة لهذا القطاع الحيوي كان وما يزال يلقي بضلاله على مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل خاص . متخصصون يتحدثون عن كل ذلك بالم كبير ، مطالبين بايجاد الحلول السريعة وانتشال ما تبقى من القطاع الخاص ، في ظلِ تخبط لم تتحدد على اساسه طبيعة النظام الذي تتبناه الدولة ، وفي ما يسير فعلاً على وفق نظام السوق او يتخبط بين نظامين . وفي كل الاحوال فالقطاع الخاص يعد رديفاً اساسياً للقطاع العام الذي يشهد هو الاخر الانحسار والمعاناة نفسها ،خاصة بعد تدمير البنى التحتية لاغلب المعامل والتي كانت تعاني اصلا التدهور اثر ظروف الحروب والحصار الاقتصادي التي عانى منها العراق خلال العقدين الماضيين والذي الحق الضرر بالقطاع الاقتصادي بشكل كبير ، انعكس على الحياة الاجتماعية بصورة عامة وادى الى زيادة نسب البطالة التي اثرت بشكل كبير على العائلة العراقية وفاقمت من معاناتها.

بغداد / سها الشيخلي

معامل متوقفة

فقد اكد احد رجال الاعمال (جعفر كاظم) الذي التقيناه ان الكثير من معامل القطاع الخاص بما فيها الصغيرة والمتوسطة قد توقفت عن العمل بصورة كلية لاسباب عديدة، منها عدم استقرار التيار الكهرابائي بل وانعدامه في الغالب،وعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع، ومن المعلوم ان اغلب الصناعات لا يمكن لها ان تعمل وتستمر ما لم تتوفر الطاقة الكهربائية، كما ان اللجوء الى استخدام المولدات لا يحل المشكلة بل يفاقمها، فاسعار الوقود هي الاخرى شهدت زيادات كبيرة ، كما ان الفساد الاداري والمالي المنتشر في الدوائر المعنية اضافة الى المحسوبية والكتلوية قد اجهز هو الاخر على ما تبقى من القطاع الخاص، اما اذا تحدثنا عن المعامل الكبيرة التي كانت مزدهرة الى وقت قريب فقد عمد اصحابها الى الهجرة ومواصلة العمل في البلدان التي رحلوا اليها.

ويخلص كاظم الى القول ان السياسة الاقتصادية المتمثلة الان بسياسة السوق المفتوح غير المنضبطة قد ساهمت هي الاخرى بالاجهاز على ما تبقى من المعامل حيث غزت اسواقنا بضائع مماثلة ورخيصة لكنها والحق يقال ليست اكثر جودة من البضاعة العراقية، الا ان العائلة الفقيرة من ذوي الدخل المحدود تبحث دوما عن البضاعة الرخيصة، والادهى من ذلك ان البرلمان والحكومة تعلم بذلك واعضاؤها مساهمون في هذه الانتكاسة الكبيرة للقطاع الخاص، ذلك لانهم يعملون على استيراد تلك المواد الرخيصة،فغالبية رجال الحكم تجار ! والا ما عملوا على تعطيل العمل بنظام التعرفة الكمركية الجديد ووقفوا بشراسة امام عدم الموافقة عليه.

اما (ابو سجى) وهو احد اصحاب المعامل الصغيرة الذي كان جالسا معنا ويستمع الى حوارنا فاشار الى انه كان يمتلك معملا صغيرا للاحذية الخاصة بالاطفال قبل احداث عام ٢٠٠٣، الا انه اضطر بعد ان غزت الاسواق الاحذية بكل اشكالها والوانها اضافة الى الحقائب والاحزمة التي نافست انتاجه وبشكل كبير، الى غلق ذلك المعمل وتسريب العمال الذين كانوا يعملون معه وعددهم سبعة، وهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل. ويضيف ان ما يؤسف له انه قد علم بعد ذلك ان متنفذين في الحكومة يعملون كتجار ومستوردين لتلك البضائع الرديئة، وانه طلب قرضا من الحكومة الا انه تفاجأ بان عليه ان يدفع رشوة هي ربع قيمة القرض، فترك الامر !

الصناعات الجلدية

ويواصل ابو سجى حديثه بالقول كانت لدينا معامل تنتج الاحذية وكان انتاجها يسد الحاجة الفعلية للسوق المحلية منها على سبيل المثال معمل احذية دجلة، ومعمل احذية رافد،الا ان اصحاب هذين المعملين لم يستيطعا الوقوف بوجه المستورد الرخيص،ويشير الى ان الصناعة الجلدية في العراق كانت الى وقت قريب تتمتع بمكانة كبيرة ليس في العراق فحسب بل في دول الجوار ايضا، ذلك انها تتمتع بخاصية وميزات متفردة كونها لينة ورقيقة الى جانب المتانة والجمالية ما جعلها مطلوبة ومرغوبة لدى اغلب معامل دول الجوار، وقبل احداث عام ٢٠٠٣ كانت لدينا صناعة وخياطة القمصلة الجلدية التي كان سعرها متدنيا بالقياس الى مثيلاتها في العالم، لذلك كانت تحمل كاجمل هدية يقدمها العراقي لاصدقائه عندما يسافر الى خارج الوطن، لكن بعد احداث عام ٢٠٠٣ توقفت اغلب تلك المعامل بعد ان غزت اسواقنا قماصل جلدية تستخدم الجلود الصناعية وليست الطبيعية، وهكذا عانت تلك المعامل ، التي كانت الى وقت قريبة مزدهرة ، الكساد واغلقت بسبب مشاكل عديدة واجهتها، اهمها ازمة الكهرباء التي باتت احد اهم العوائق التي تواجه الصناعة المحلية.

ويقترح ابو سجى للحفاظ على هذه الصناعة المحلية الجيدة وانتشالها من الضياع بعد ان اضمحلت جملة حلول ومعالجات من بينها اعادة النظر في نظام التعرفة الكمركية، تقديم الدعم للمعامل الاهلية للوقوف بوجه المستورد، واعادة النظر بسياسة السوق المفتوحة، وتنشيط جهاز التقييس والسيطرة النوعية لابعاد البضائع الرخيصة والرديئة، ويختتم ابو سجى حديثه بالتاكيد على ان القطاع الخاص في اغلب الدول يساهم بنسبة ٧٠-٨٠ ٪ من مجمل الانتاج الوطني.

الصناعات النسيجية

ولم يكن حال الصناعات النسيجية بافضل من سابقتها حيث تحدث احد اصحاب المعامل الاهلية لصناعة (الفانيلات) ابو كرار فقال : من المخجل القول ان الرشوة والمحسوبية والفساد الاداري والمالي قد سيطر على الواقع الصناعي وغزا اسواقنا المستورد الرخيص الذي اضر بصناعتنا التي كانت تتصف بالجودة ومنها الصناعة النسيجية.. كل ذلك ادى الى توقف تلك المعامل التي كانت تشغل الايدي العاملة الكثيرة وصارت البطالة سمة بالبيت العراقي الذي يشكو ضنك العيش وارتفاع الاسعار، كما انعكس ذلك على الحياة الاجتماعية التي تدهورت فكم من عائلة هدها الفقر والجوع، وكم من اسرة تفكك افرادها بسبب توقف الاعمال في العراق، حتى بات الامر مقلقا وصار افراد العوائل لقمة سائغة يتلقفها الارهاب الذي استغل حاجة وضعف بعض هؤلاء الافراد وخاصة الشباب المراهقين منهم، والى جانب الارهاب صارت المخدرات الطريق الذي يسلكه العاطل للهروب من المشاكل، حتى باتت الآفات الاجتماعية تفتك بالاسرة العراقية التي رزحت تحت معاول البطالة و الارهاب ولا ندري متى يلتفت المعنيون بالاسرة والمجتمع ويعملوا على ايقاف الخراب الزاحف نحونا ؟

ان مستوى الفقر والامية وتوقف المعامل وغيرها امور يجب ان تدرج ضمن الملفات التي يناقشها مجلس النواب باعضائه ولجانه العديدة لكنهم غافلون عنها وهاهي التظاهرات تعبر في احد اوجهها عن مستوى الغضب الشعبي على هذه الا ابالية.

ويوضح ابو كرار انه كان يمتلك معملا لصناعة الفانيلات الرجالية والولادية وكانت البضاعة من الجودة بحيث يقبل على شرائها الجميع مع رخص سعرها وكانت تشغل ٢٠ عاملا بين مشغل مكائن الى حارس وموظف حسابات الا ان المعمل تعرض الى السرقة والنهب بعد احداث عام ٢٠٠٣، وقد قمنا باعادة تجهيزه بالمعدات والمكائن من اجل الاستمرار في العمل ورفد السوق المحلية بمنتجاتنا، الا اننا صدمنا بازمة الكهرباء التي قوضت احلامنا واحلام ٢٠ عاملا في العودة الى العمل، وهم الان يعانون البطالة، والى فترة قريبة كنت اتفقد عمالي واقدم لهم المساعدة الممكنة لكنني الان وبصراحة لا اجد المقدرة المالية على تقديم المساعدة لهم وانا الان في اشد حالات الحزن لانني تخليت عنهم في ظروف انا لست مسؤولا عنها بل المسؤول الوحيد هو الدولة التي عجزت عن توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المعامل والمصانع الكبيرة منها والصغيرة.

ويضيف في كل دول العالم يكاد يكون القطاع الخاص هو المهيمن على السوق المحلية الا دولتنا العتيدة، ولو قارنا ما كان عليه حال القطاع الخاص في فترة الخمسينيات مع ما وصل اليه في الوقت الحاضر للمسنا البون الشاسع في الحالتين فقد كان نشاط القطاع الخاص اكبر واعم واشمل حتى اذكر ان صناعتنا كانت تصدر الى دول الخارج واذكر منها بالتحديد صناعة كبس التمور وصناعة السمنت العراقي الذي كان مقبولا ومرغوبا من قبل الدول المجاورة اضافة الى صناعات اخرى منها السجاد واذكر انني و قبل عقود كنت في لايبزك وعلمت حينها ان شركتنا (الشركة العامة لصناعة السجاد) قد فازت بالمرتبة الاولى في ذلك المعرض الدولي الذي شاركت فيه امهات المعامل الخاصة بصناعة السجاد، كما اذكر ان انتاج معامل النسيج المعروفة سابقا بمعامل فتاح باشا ذات الانتاج الجيد والرخيص من البطانيات كانت منافسا قويا لشبيهاتها في دول الجوار، فاين ذهبت كل تلك الصناعات الكبيرة والعتيدة ؟ارجو ان يرد على سؤالي هذا احد اعضاء اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب.

اللجنة الاقتصادية

ومن اجل اكتمال الصورة كان لابد من استقراء رأي اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حيث حدثنا احد اعضائها عبد الحسين عبطان الذي قال : اذا نظرنا اليوم الى دول العالم المتقدم اقتصاديا وفي مجال التنمية او مجالات الحياة الاخرى فاننا نجد ان القطاع الخاص صاحب المبادرة الواضحة والكبيرة وصاحب الدور في هذا التطور والتقدم، لكنه يأسف من ان في العراق الصورة مغايرة فهناك الكثير ممن ينادي بان يكون للقطاع الخاص دور كبير وبارز ومهم اسوة بتلك الدول المتطورة اقتصاديا، ولكن القصور والتخبط واضح في اشراك هذا القطاع ومنحه الفرصة التي تاخذ بيده في ان يكون الشريك الاساس في عملية التنمية. وللاسف الشديد يقول البرلماني عبطان ما زال الكثير ممن يتصدى للقطاع الخاص وهم في مواقع مهمة في الدولة العراقية وممن يمارس دور الاقصاء لرجال القطاع الخاص العراقيين منهم والاجانب، مما يؤثر سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق، واعتقد ان السبب الرئيس في تخبط الحياة بكل مفاصلها في البلد هو عدم فسح المجال للقطاع الخاص بالعمل. وبشأن دور اللجنة للنهوض بالقطاع الخاص اشار عبطان، الى ان اللجنة عقدت عدة اجتماعات مع الوزارات المعنية (الصناعة، التخطيط، التجارة) لاعداد خارطة طريق للنهوض بالقطاع الخاص، ولكن المشكلة التي تواجهناهي تفكك وعدم ارتباط العمل بين الوزارات المعنية لاصدار قرارات مهمة وعملية، مضيفاً الى انه تم اعداد مشروع لتقديم قروض صناعية ميسرة الى القطاع الصناعي الخاص وطالبنا بتخصيص ملياري دولار سنويا تقدم من خلال المصرف الصناعي، وهناك خطوات اخرى سستتبع عملنا هذا.

نهوض الناتج الوطني

اما عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل السنجاري فقد اشار الى ان هناك اسبابا عديدة لتدهور دور القطاع الخاص في العراق، وتتحمل الحكومة الحالية مسؤولية كبيرة في تدهور هذا القطاع المهم، فهي لم تسن القوانين ولا التشريعات للاخذ بيد القطاع الخاص كونه يساهم في القضاء على البطالة التي ما انفكت جماهير المتظاهرين تطالب بايجاد الحلول الناجعة لها، كما يعاني القطاع الخاص نفسه من قرارات صعبة تصدر بحقه ناهيك عن ان السياسة الاقتصادية بحد ذاتها غير واضحة المعالم فهي بين السوق المفتوحة والاقتصاد الاشتراكي مع وجود حزمة من القوانين الجائرة. ويضيف على الحكومة العمل على ديمومة القطاع الخاص وانتشاله من واقعه، فالقرارات التي صدرت مثل النظام الجديد للتعرفة الكمركية لم يعمل بها، مع انها لو طبقت ستكون دافعا قويا نحو نمو قطاعات واسعة منها القطاع الزراعي على سبيل المثال، الا ان الحكومة قد تريثت في التنفيذ ويعتقد ان سبب التريث هو دول الجوار.

ويؤكد ان الدستور في مادته الـ(٢٥) اكد الاهتمام بالقطاع الخاص ولكن اين ذلك الاهتمام ؟! حيث يشهد القطاع الخاص معوقات عديدة وكثيرة منها الروتين وازمة الكهرباء وازمات اخرى مع انه قطاع حيوي ومهم، كونه يستوعب البطالة ويساعد على النهوض بالناتج الوطني المحلي، واعتقد انه اذا ما اهتمت السلطة التشريعية بايجاد القوانين وتذليل الصعاب بوجه القطاع الخاص فسيكون ذلك بمثابة محطة واعدة للقضاء على الفقر والبطالة التي يعاني منها الشعب، ولايجاد فرص عمل للعديد من الباحثين عن فرص العمل، وكلنا يعرف ما كان يلعبه هذا القطاع في السابق من دور لكننا نجده الان خارج المشهد الاقتصادي العراقي.

عدم العناية

بدوره اشار الخبير الاقتصادي ماجد الصوري الى ان هناك عدة اسباب لتدهور القطاع الاقتصادي فالتاريخية منها هو الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في تسعينيات القرن المنصرم والحروب الحمقاء للنظام السابق وسيادة قطاع الدولة على القطاع الخاص اضافة الى الحكم الشمولي وعدم السماح لهذا القطاع بالتطور، موضحا المراحل المختلفة التي مر بها في اقتصاد البلد وتدني اسهاماته نتيجة لتذبذب الحكومات والانظمة المتعاقبة الاقتصادية منها والاجتماعية.

ويؤكد الخبير الصوري انه بعد عام ٢٠٠٣ استمر تدهور الوضع في القطاع الخاص لعدم العناية الكافية به وعدم وضع وتهيئة المناخ المناسب لعمله سواء من الناحية القانونية او المادية والمالية، وعدم وجود خطة اقتصادية وستراتيجية واضحة المعالم في ما يتعلق بالمشاكل التي يعاني منها، مع غياب الامكانيات الضرورية للقطاع الخاص و منها الادارة الفنية والعلمية التي ادت الى عدم تمكنه من حل اغلب مشاكله، وكانت النتيجة ان ادت كل تلك الاسباب الى هجرة الكثير من رؤوس الاموال الى الخارج واضعاف القطاع الخاص بشكل كبير، كما ان توجه الحكومة نحو الاستهلاك وعدم اهتمامها بالقطاعات الحقيقية في الصناعة والزراعة والاسكان والخدمات والسياحة ادى الى تدهور اكثر واكبر بمهمة هذا القطاع و تشتت رؤوس الاموال التي تخصصها الحكومة سواء للقطاع العام او الخاص و عدم توجيه هذه الاموال الى الجهات المختصة القادرة على معالجة تدريجية لتنمية القطاع الخاص. وقال : ان هناك مسألة مهمة هي ان القطاع الخاص نفسه في تنظيماته المختلفة والمتعارضة اصبح مشتتا وغير فعال من ناحية توحيد المطالب ووضع الأسس للتفاوض مع الجهات المختصة في الحكومات المتعاقبة من اجل معالجة المشاكل الجدية التي يعاني منها القطاع الخاص، كل هذه الامور ادت ليس الى تجميد القطاع الخاص فحسب بل المساعدة في تأخره.

الحلول

اما عن الحلول فقد اشار الصوري الى ان الحل بشكل عام هو القضاء على جميع النواقص المعرقلة للعمل بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام واهمها ايجاد حل للبنية التحتية اللازمة لعمل القطاعات الانتاجية وبالاخص معضلة الكهرباء والماء والاتصالات والمواصلات اضافة الى ذلك الغاء جميع القوانين القديمة التي تعرقل عمل القطاع الخاص ووضع قوانين جديدة الى جانب الجدية في تنفيذها بعد التخفيف من الاجراءات البيروقراطية بل وحتى والقضاء عليها، وتوحيد الجهود الحكومية المبعثرة وجعلها في جهاز واحد يستطيع التعامل مع مشاكل القطاع الخاص بشكل جدي وضمن خطة مدروسة ،اضافة الى توحيد جهود القطاع الخاص نفسه في هيئة واحدة حسب الاختصاصات من اجل التعاون مع الجهات الحكومية وفرض رأيها عليها من اجل التوصل الى الحلول اللازمة لعمله وتطويره.

فساد إداري ومالي

ومن اتحاد الصناعات العراقي تحدث الينا رجل الاعمال باسم جميل انطوان عن قدرة استيعاب القطاع الخاص للبطالة وايجاد فرص عمل للعاطلين واهمال الدولة قائلا :

- المفروض ان القطاع الخاص هو الذي يستوعب البطالة بايجاده فرصا للعمال الباحثين عنها، الا انه الان معطل بسبب اهمال المؤسسة الرسمية وعدم اهتمامها بهذا القطاع الحيوي واكبر دليل على ذلك انها لم تخصص في الموازنة العامة اي مبلغ لدعم القطاع الخاص، ما ولد عدم ثقة بين الصناعي وبين رجال الاعمال وحتى بين العمال وبين المؤسسة الصناعية وبين الحكومة، فمثلا نحن نريد قروضا وليس منحة لاعادة تشغيل المعامل لكننا لم نحصل عليها، وما يضاغف سوء الامر ان منح ومبالغ ومساعدات الدول المناحة المخصصة لتطوير هذا القطاع لاتصل الينا بل تذهب الى جيوب الحكومة، وهناك فساد مالي كبير،و ما زالت الحكومة تعمل بعقلية القطاع العام، كما ان قانون التعرفة الكمركية تم تعطيله لكي تبقى البضائع الفاسدة والرديئة سائدة في السوق ذلك لان بعض المتنفذين او من له علاقة بجهات حكومية هم من استورد تلك السلع الفاسدة دون وازع ضمير

العودة إلى الوراء

وأكد المهندس محمد الربيعي مسؤول التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد، ان هناك اربعة محاور يعتمد عليها القطاع الخاص وهي (السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة) فاذا ما تحدثنا عن المحور السياسي نرى ان بلدنا لا يزال يتخبط سياسيا وما زال يعاني عدم استقرار، بدليل عدم وجود ادارة لصنع القرار ما يضطر القطاع الخاص الى ان يراوح في مكانه ويعود الى الوراء، فالوضع الخدمي المتمثل بالطاقة الكهربائية والوقود وما صاحبهما من فساد اداري ومالي اثر بشكل كبير على المصانع المحلية واغلاقها بسبب الاتجاه السائد للاعتماد في الاستيراد على البضائع الخارجية منها على سبيل المثال صناعة (الشخاط، المشروبات الغازية) مع كونها رديئة لتتوقف المعامل المماثلة،،واثر ذلك على المستوى الاجتماعي وسوء العلاقات بين الافراد والدولة، فالمستوى الاجتماعي مرتبط بالاقتصاد والسياسة.

ويشير المهندس الربيعي الى ان النظام السابق قد ترك لنا مستوى ثقافيا متردياً، فالبلد يعاني الامية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي، وثقافة الشعب اغلبها متدنية بحيث لم يحافظ على مؤسسات الدولة فتعرضت الى السلب والنهب، الى جانب غياب الشعور بالمواطنة وتفشي الفساد الاداري والمالي من رشوة ومحسوبية في مفاصل الدولة الجديدة التي عرقلت نمو القطاع الاقتصادي.

وعن الحلول اشار الربيعي، إلى ان علينا العمل وفق معايير اصلاح سياسي وخلق بيئة استثمارية بديلة عن الاعمار، الذي سيعمل على رفع المستوى الاقتصادي للبلد، فكل الدول المتقدمة تعمل على مشاركة الشعب في رسم السياسة العامة، وان يكون المواطن شريكاً في الرقابة لان شعبنا قد انتخب حكومته وعليه ان يقيم اداءها، وان يحتج من خلال التظاهرات السلمية اذا وجد خللا في الأداء، لذلك كانت لافتات المتظاهرين تطالب بالحد من البطالة ومحاربة الفساد الاداري والمالي السائد الان.

هذه هي صورة واقع القطاع الخاص وحاله المتدني ، الذي يشير الى مزيد من هروب الكفاءات الصناعية ورؤوس الاموال الى الخارج ، في وقت يحتاج العراق الى كل جهد صغيراً كان ام كبيراً للنهوض بواقعه المزري.

■ رجل أعمال: مساعدات الدول المانحة تذهب إلى جيوب الحكومة

■ عضو اللجنة الاقتصادية العبطان : هناك من يتصدى للقطاع الخاص من رجال الدولة

■ البرلماني أحمد السنجاري: عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم أنعكس سلباً على هذا القطاع

■ خبير اقتصادي: دول الجوار تقف بوجه تطبيق نظام التعرفة الكمركية